

سلط منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان في مؤتمر صحفي الضوء على عدة قضايا متعلقة بحقوق الانسان في اقليم كردستان

اليوم 26 / 4 / 2020 عقد د.دينار زيباري منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان مؤتمر صحفي وسلط الضوء على عدة مواضيع منها ; تقارير دولية مثل تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في 11 آذار و عضوية حكومة اقليم كردستان في اللجنة التعاونية مع الفريق التحقيق الأممي الخاص بتوثيق جرائم داعش (يونيتاد)، عدة قضايا خاصة بالصحفيين والمساعدات الدولية المقدمة للعراق و الاقليم لمواجهة فيروس كورونا، وتقرير منظمة العفو الدولية عن عقوبة الاعدام لسنة 2019.

بيانات تفشي كوفيد-19 في إقليم كردستان وحجم المساعدات الدولية المقدمة للعراق و الاقليم لمواجهة الفيروس

حتى هذه اللحظة، عدد الحالات المؤكدة من فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم والوفيات الناتجة عن الوباء على وشك أن تصل إلى 2,800,000 و 200,000 على التوالي. كانت المعايير التنظيمية لحكومة إقليم كردستان في مكافحة انتشار الفيروس ناجحة إلى حد كبير وتحظى بالتقدير على المستوى الدولي. تم عزل 2,000 اشخاص عائدين من إيران في أوائل آذار في الحجر الصحي لمدة أربعة عشر يومًا، وبلغ عدد المرضى الذين ظلوا تحت إشراف طبي في 24 أبريل الى 23 حالة، فيما تم شفاء 314 مريضاً وعادوا إلى منازلهم. الإنجاز الملحوظ هو نتيجة لإجراءات التباعد الاجتماعي الشديد، والعمل المفرط من الفرق الطبية وفرق إنفاذ القانون، والأنشطة الداعمة لمنظمات المجتمع المدني، والصبر الجدير بالثناء من مواطني إقليم كردستان، إضافة الى الدور الفعال للمنظمات الدولية والنظراء الحكوميين.

المساعدات المقدمة للعراق و الاقليم لمواجهة الفيروس

- أرسلت الحكومة الاتحادية مساعدات بقيمة 3,500,000,000 دينار عراقي.
- تم إنفاق 3,500,000,000 دينار عراقي من الحكومة العراقية على النحو التالي:
- مليار دينار لكل من المحافظات اربيل والسليمانى ودهوك.
- في حين يتوزع الباقي على محافظات حلبجة ومديري رابرين وگارميان.
- أعلنت الحكومة الاتحادية أيضا أنه سيتم تخصيص 600,000,000,000 دينار عراقي لمكافحة الفقر في العراق، ولكن الجزء المخصص لم يتم تسليمه بعد إلى إقليم كردستان.
- أنفقت حكومة إقليم كردستان بالإضافة إلى المساعدة من الحكومة الاتحادية 17,390,162,100 حتى 17 أبريل.
- تم تشكيل لجنة بقيادة معالي رئيس الوزراء لوضع السياسات ضد تفشي مرض كوفيد-19 في إقليم كردستان.

- في 20 من أبريل، نيابة عن الحكومة الصينية، تبرع القنصل العام الصيني السيد ني روشي بإمدادات طبية إضافية إلى إقليم كردستان و تشمل المساعدات مجموعات الاختبار والأقنعة الجراحية والملابس الواقية والقفازات وغيرها.
- ساهمت منظمة سبيريت أوف أمريكا بمبلغ 18 ألف دولار لشراء معدات طبية و وقائية لوزارة البشمركة في 25 من آذار.
- في 25 من آذار، أطلقت الأمم المتحدة خطة استجابة إنسانية عالمية بقيمة 2 مليار دولار أمريكي لمحاربة كوفيد-19 في بعض الدول الأكثر ضعفاً في العالم، بما في ذلك العراق وإقليم كردستان.
- ساهمت حكومات بلجيكا وهولندا والسويد بتقديم 5 ملايين دولار أمريكي لدعم استجابة حكومة العراق لأزمة كوفيد-19 بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (UNDP).
- العديد من المنظمات الدولية قدموا مساعدات انسانية هائلة منها: (IOM ، Free Burma Rangers, ICRC, ...).
- المنظمات المحلية منها (مؤسسة البرزاني الخيرية، REACH ،CDO ،Rwanga,) والعديد من المنظمات الاخرى.

عدّة قضايا خاصة بالصحفيين بعد تنفيذ اجراءات الحكومة الخاصة لمواجهة فايروس كورونا

حسب قانون الصحافة رقم 35 من سنة 2007 جميع واجبات وحقوق الصحفيين ووسائل الاعلام المذكورة في هذا القانون، الحفاظ على حقوق الانسان والحريات هي دوماً من اولوية حكومة اقليم كردستان وخاصة في مجال الصحافة، وفي الوقت ذاته، لا يجب على الصحفيين انتهاك خصوصية الآخرين والإضرار بالتعايش والسلم الاجتماعي.

قضية عدنان الرشيدي

في 26 آذار 2020، أصدرت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين (CPJ) تقريراً عن الاعتداء على صحفي في بنجوين يدعى عدنان رشدي من قبل مهاجمين زعمو أنهم من قوات أمن الأسايش، قام المهاجمون بتعذيب الصحفي و عائلته والاستيلاء على معداته الصحفية، طلبت اللجنة المذكورة من سلطات إقليم كردستان ان يقوموا بالكشف والاعتقال على المتهمين وتسليمهم إلى العدالة.

بالنسبة لقضية الصحفي المذكور بتقرير اللجنة الدولية لحماية الصحفيين CPJ، الصحفي عدنان رشدي في يوم 17 / 3 / 2020 رفع دعوة على شخصين مجهولين بتهمة الضرب والاعتداء والاستيلاء على ادواته الصحفية في قضاء بينجوين، قامت الجهات المعنية في حكومة اقليم كوردستان بالتحقيق في هذه القضية وقاموا بالقبض على عدد من الاشخاص المشكوك بهم في هذه الحادثة، في يوم 27 / 3 / 2020 القوا القبض على المتهم الرئيسي (ك.م.س) وهو في الثلاثون من عمره، اعترف بتهمته و خلال التحقيقات ذكر اسم المتهم الاخر (ج.ح.غ) وهو في السابعة والثلاثون من عمره، كلاهما الان رهن الاعتقال بحسب المادة (421) (31- 405) من قانون العقوبات العراقي.

هيمن مامند:

في يوم 7 أبريل، أعيد اعتقال هيمن ماماند بعد أربع وعشرين ساعة من إطلاق سراحه، صرح المدعي العام في أربيل بأنه تم فتح دعوى قضائية ضد هيمن ماماند من قبل شرطة أربيل و أُلقت الشرطة القبض عليه بناء على مذكرة من قاضي التحقيق.

في 5 أبريل 2020، أطلق سراح هيمن ماماند بكفالة. كان قد تم القبض عليه بسبب سوء استخدام الأجهزة الإلكترونية. نشر ماماند معلومات غير صحيحة على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك انتشار فيروس كورونا في مراكز احتجاز حكومة إقليم كردستان. كما شجع المواطنين في إقليم كردستان على انتهاك اللوائح المفروضة بعد تفشي المرض.

استهدفت ادعاءات هيمن ماماند الغير مهذبة بعد الإفراج الفوري عنه يوم الاثنين قوات امن الاسايش في حكومة إقليم كردستان إلى جانب موظفي وزارة الصحة، بتفان لتقليل خطر تفشي مرض كوفيد-19. القي القبض عليه بحسب المادة 432 و433 من قانون العقوبات العراقي. استهدفت تصريحات ماماند حكومة إقليم كردستان بشكل عام ووزارة الداخلية بشكل خاص. لذلك انتهك هيمن ماماند تعليمات الحكومة التي صدرت يوم الأحد كما صرح وزير الداخلية يوم الأحد أن أي شخص يعتبر تفشي الفيروس التاجي كقصة مزورة أو جهد الحكومة كسيناريو سيخضع لإجراءات قانونية.

مصطفى سليمي:

في 10 من أبريل 2020، أعلن بأن مصطفى سليمي وهو ناشط سياسي إيراني هرب من سجن سقز منذ أسابيع بسبب أعمال شغب كبيرة بعد الانتشار المزعوم لفيروس كورونافا هناك و لجأ إلى إقليم كردستان بحثًا عن جنة آمنة. وأكدت الادعاءات أن سليمي أعيد إلى الوطن بوسائل غير قانونية وسرية للسلطات الإيرانية. وتم إعدامه في 11 أبريل 2020.

في 11 من أبريل، أعلنت المؤسسات الأمنية لحكومة إقليم كردستان في السليمانية أنها لم تُبلغ بوصول سليمي إلى أراضي إقليم كردستان ولا بمغادرته واعتبروا الادعاءات بأن لا أساس لها. وأوضح اسايش السليمانية انه لم تحدث اعتقالات في محافظتي بنجوين والسليمانية بشكل عام حيث يتم نشر قوات الأمن في نهاية المطاف لفرض اللوائح الصادرة بسبب تفشي المرض، ولا يوجد اسم مصطفى سليمي في سجلات نقاط التفتيش والأجهزة الأمنية. لم يتلقوا أي معلومات ولا توجد أدلة تشير إلى وصول سليمي إلى إقليم كردستان أو رحيله إلى إيران.

أصدر رئيس وزراء إقليم كردستان أمرا بتشكيل لجنة لمتابعة الادعاءات وشكل نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، قوباد طلباني اللجنة في 14 أبريل للتحقيق في القضية، يتراأس اللجنة رئيس الدائرة القانونية لمجلس وزراء حكومة إقليم كردستان و الأعضاء الآخرون هم رئيس مدير مجلس الأمن في حكومة إقليم كردستان،

والمدعي العام لقوات وزارة الداخلية ورئيس التحقيقات الإدارية في وزارة الداخلية ومدير إقامة السليمانية ومدير إدارة شرطة بنجوين، لا تزال التحقيقات جارية وسيتم الإبلاغ بالتحديثات.

هستيار هوشيار:

حُكم عليه لمدة عام في 2 ديسمبر 2019 بتهمة إساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية وبعد ذلك أعلن عن إضراب عن الطعام وحتى الآن. فتحت الدعوى من قبل قضاة في محكمة السليمانية بعد أن نسب هستيار اتهامات فساد مزعومة ضد القضاة في وسائل التواصل الاجتماعي. تتدهور أحواله الصحية الآن، مما أثار انتقادات شديدة تتطلب الإفراج الفوري عنه والتهم الموجهة إليه. كان من المقرر أن يتم استئناف قضيته في 8 آذار ولكن بسبب تفشي الفيروس تم تأجيله إلى 22 و 26 أبريل، لأن وبسبب تفشي الفيروس تم تأجيل قضيته مرة أخرى.

تقرير منظمة العفو الدولية عن الإعدام في العالم - 2019

في 21 من أبريل، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان "عقوبة الإعدام في 2019" يشير التقرير إلى الحالات النشطة لعقوبة الإعدام في العراق وإقليم كردستان في عام 2019.

- في عام 2012، صدر مرسوم العفو الجماعي وأُغفى العديد من السجناء الذين فرضت عليهم عقوبة الإعدام، تم تخفيض عقوبتهم إلى السجن مدى الحياة. إضافة إلى ذلك، أُعيد إعدام 25 سجيناً في 2014، و 34 سجيناً في 2017 في إقليم كردستان من عقوبة الإعدام. أيضاً، تم فرض 45 عقوبة الإعدام في عام 2019، لكن جميعها بقيت دون تنفيذ وتعرض 13 منها لتخفيف العقوبة. لم تثبت براءة أيًا من السجناء في عام 2019 وذلك نتيجة عن قضاياهم الحرجة، مثل الإرهاب واغتصاب الأطفال، الخ...

التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم

في 11 آذار 2020، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي بعنوان "2019 التقارير الدولية عن ممارسات حقوق الإنسان: العراق". يشير التقرير إلى التطورات الرئيسية الأساسية في البلاد، بما في ذلك إقليم كردستان. ويعترف إلى حد ما، بجهود حكومة إقليم كردستان في تعزيز ممارسات حقوق الإنسان والحفاظ عليها، لا سيما في استيعاب اللاجئين والنازحين داخلياً، وعدم تجنيد الأطفال في قوات الأمن وقوات البشمركة، وإدارة النظام الانتخابي الجيد وتعويض السجناء السياسيين، والإصلاحات السياسية. من ناحية أخرى ألمح التقرير إلى العديد من الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان، بما في ذلك الإفلات من العقاب لضباط الأسايش على التعذيب المزعوم للمنتسبين إلى داعش، وإساءة معاملة النساء في المراكز الإصلاحية، والتحيز السياسي في منح فرص الدراسة التدريبية.

رد حكومة الاقليم على الانتهاكات المذكورة:

- لا يوجد تقسيم بين السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد أحداث أكتوبر 2017، إلى جانب المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الفيدرالية، توجد بعض نقاط فراغ السلطة في المناطق المتنازع عليها

- والتي سمحت لمقاتلي داعش بالعمل بنشاط و خوض هجمات على قوات البيشمركة، ومع ذلك هناك تنسيق مع الحكومة الاتحادية، وقامت حكومة إقليم كردستان بتسليم عدد كبير من سجناء داعش إلى الحكومة الاتحادية.
- تنفي وزارة البيشمركة وجود أي حالات اختفاء قسري وتدعو إلى ذكر أسماء محددة بدلاً من الاتهامات الغامضة
- منع العرب السنة من العودة إلى ديارهم: الأكراد والعرب السنة قريبون جغرافياً من بعضهم البعض في العراق، ويشتركون في نفس المخاوف فيما يتعلق بالمشاركة في النظام السياسي في العراق منذ عام 2003، والسنة وزعيم قبيلتهم يعتبرون إقليم كردستان جنة آمنة ومعظمهم لا يزالون يعيشون هنا. إضافة الى تعاون بعض العرب السنة مع داعش، لكن حكومة إقليم كردستان لم تعمم أبداً هذه الحالات الصغيرة لتغطية السكان السنة. يتمتع العرب السنة بحرية الحركة داخل وخارج إقليم كردستان.
- التعذيب: هذه العملية محظورة تمامًا، ولم يتم تسجيل أي حالة تعذيب على الإطلاق. وبموجب المادة 333 من قانون العقوبات العراقي المعدل رقم 111 لعام 1969 من الدستور العراقي، يحق لكل محتجز أن يرفع شكوى بعدها يجب أن تخضع القضية للتحقيق.
- اطفال داعش: لقد عوملوا كضحايا وليس كمجرمين، ويوضع الأطفال في ملاجئ حيث يتم توفير رعاية لائقة. وتحتجز النساء اللاتي أُدينوا بانتمائهم إلى داعش، في المركز الإصلاحي، علاوة على ذلك، توفر حكومة إقليم كردستان محامين لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على محام و قامت اليونيسف بتعيين محام لمراقبة حالات المعتقلين.
- زيارة المنظمات غير الحكومية الدولية إلى مراكز الاحتجاز و يُسمح لهم بزيارتين أسبوعياً لإجراء ورش عمل.

عضوية حكومة الاقليم في اللجنة التنسيقية التابعة لرئاسة الوزراء في الحكومة الاتحادية للتنسيق مع فريق الامم المتحدة للمقابر الجماعية

- حكومة إقليم كردستان عضو في لجنة التنسيق الوطنية العراقية للتعاون مع الفريق التحقيق الأممي الخاص بتوثيق جرائم داعش (بونيتاد).
- قامت حكومة إقليم كردستان بدور أساسي في توفير المعلومات لليونيتاد ومساعدتها في توثيق وإثبات جرائم داعش ضد الأكراد اليزيديين والأعراق الأخرى في المنطقة.
- شكلت حكومة إقليم كردستان لجانها الخاصة لجمع الوثائق والأدلة حول جرائم داعش التي يمكن لليونيتاد الاستفادة منها.
- أعلن اليونيتاد والاتحاد الأوروبي عن توقيع اتفاقية مساهمة يمول الاتحاد الأوروبي من خلالها مشروع دعم الارقمة وأرشفة الأدلة المتعلقة بجرائم داعش التي تحتجزها السلطات العراقية.
- تمثل مساهمة الاتحاد الأوروبي البالغة 3.5 مليون يورو في هذا المشروع أكبر مساهمة خارج الميزانية العامة التي تلقاها فريق التحقيق حتى الآن ومن خلال هذا المشروع، سيقدم فريق تحقيق اليونيتاد المساعدة والدعم

التقنية للسلطات العراقية والسلطات في إقليم كردستان لوضع قوائم جرد شاملة ومفهرسة للأدلة المتعلقة بجرائم داعش المرتكبة في العراق.

اوضاع النازحين واللاجئين في إقليم كردستان:

رحبت حكومة إقليم كردستان بفخر ما يقرب من مليوني نازح داخليًا وعدد كبير منهم من المسيحيين واليزيديين والشبك والفيليس وغيرهم من الأعراق والأديان من سهول نينوى. على الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب والصعوبات الأمنية التي كانت تحدث في المنطقة، تمكنت حكومة إقليم كردستان من ضمان حماية جميع المقيمين فيها حيث أن الحفاظ على حقوق هذه الأقليات هي واحدة من أهم أولويات حكومة إقليم كردستان.

لتسهيل الاحتياجات القانونية للاجئين والنازحين داخليًا، تم فتح محكمة استئناف في منطقة شيخان للمتابعة مع النازحين من نينوى والموصل، في حال مواجهة الناس من الموصل مشكلة مدنية داخل مناطق نينوى، فإنهم يقوموا بزيارة محكمة الاستئناف في شيخان. إذا ارتكب اللاجئ أو النازح داخليًا جريمة أو واجه شيئًا في مناطق أربيل ودهوك والسليمانية وإذا تم رفع دعوى قضائية لهذا الغرض، فستتم إجراءات المحاكمة في المحكمة حيث وقعت تلك الجريمة وفقًا للقوانين السارية في كردستان والعراق. كحقوق جميع المواطنين في كردستان، يتمتع النازحون واللاجئون بحق الوصول إلى جميع الحقوق المدنية مثل شراء وبيع السيارات، والحصول على رخصة السياقة، وامتلاك الإقامة، واستئجار المنازل، والحصول على الوثائق اللازمة من الإدارات في إقليم كردستان.